**الطوائف المهمّشة**

* [رمزي جريج■](https://newspaper.annahar.com/author/17865-%D8%B1%D9%85%D8%B2%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AC%E2%96%A0)

* 3 شباط 2018 | 00:05
* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F747264&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)

* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F747264&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)
* [Aa](https://newspaper.annahar.com/article/747264-%D8%B6%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%B4%D8%A9)

يحكم لبنان حالياً ثلاثيٌّ، يمثل أركانه الطوائف الكبرى ويتولون بهذه الصفة الرئاسات الثلاث، في حين أن الطوائف الأخرى مهمشة إلى حدّ بعيد.

فالطائفة الأرثوذكسية، التي تضم أكبر عدد من المثقفين والعلمانيين، أُسندت إليها نيابة رئاستي المجلس والحكومة، بدون صلاحيات فعلية تتناسب مع الأهمية المفترضة لهذين المركزين. وإذا كان يجوز لنائب رئيس المجلس النيابي أن يتولى صلاحيات الرئيس في حال غيابه وفقاً للمادة 6 من النظام الداخلي لمجلس النواب، فإن نائب رئيس الحكومة لا يستطيع أن يحلّ محل الرئيس عند غيابه، خلافاً لما تفرضه ضرورة استمرار العمل الحكومي، وإن إجازة هذا الحلول اصطدمت ولا تزال بمعارضة سنّية تحول دون امكان اقرارها في الظروف الراهنة.

والطائفة الدرزية تمكنت حتى اليوم من إثبات وجودها ولعب دور سياسي، لا بسبب "حقوق" دستورية عائدة لها، بل بسبب تضامن أبنائها حول زعامتها التقليدية والنهج السياسي الذي اعتمدته، وهذا أمر لا يضمن استمراره أحد.

أما طائفة الروم الكاثوليك فإنها تسعى دون أمل كبير لأن تُسند إليها في مستقبل غير منظور رئاسة مجلس الشيوخ، في حين أن الطائفة الدرزية تعتبر نفسها موعودة منذ مؤتمر الطائف بهذا المنصب. ولعلّ حلّ هذا التنازع يكون بإسناد المنصب المذكور مداورة لأحد أبناء هاتين الطائفتين.

**مواضيع ذات صلة**

[رحيل عقل حمية... قصة القادة الذين تأكلهم "ثوراتهم" أو تحيلهم إلى الهامش](https://newspaper.annahar.com/article/747240-%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%82%D9%84-%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D9%83%D9%84%D9%87%D9%85-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A3%D9%88-%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84%D9%87%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4)

[عين "8 آذار" على طرابلس... وميقاتي لا يقع في الفخ؟](https://newspaper.annahar.com/article/747243-%D8%B9%D9%8A%D9%86-8-%D8%A2%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AE)

[رفض الدفوع الشكلية في قضية غانم حرب: سنستأنفها أمام الاتهامية](https://newspaper.annahar.com/article/747246-%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%85-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B3%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D9%86%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9)

كذلك أبناء الطوائف الصغرى كالأرمن والسريان والعلويين واللاتين، فأقصى ما يمكنهم الطموح إليه، على الصعيد السياسي، هو الحصول على مقعد نيابي يمنحه لهم زعماء الطوائف الكبرى، أو على حقيبة وزارية ثانوية في حكومة لا يقدمون ولا يؤخرون على العموم في القرارات التي تتخذها.

ولا ينحصر التهميش المشكو منه في المجال السياسي، بل يشمل المجالات الأخرى ولا سيما الوظيفة العامة، إذ إن أبناء الطوائف الصغرى لا يمكنهم في ظل الواقع الراهن تولّي المراكز العليا في الإدارة والقضاء، باعتبار أنها حصص "محفوظة" لأبناء الطوائف الكبرى، كلّ منها مخصص لطائفة معينة من تلك الطوائف.

بسبب هذا الواقع، يتصاعد لدى أبناء الطوائف المهمشة إحساس بالمرارة والغبن، وباتوا يتساءلون عمّا إذا كانوا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مع أبناء الطوائف الثلاث الكبرى، ام أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، يحتاجون للحصول على حقوقهم المشروعة، إلى اللجوء إلى زعماء الطوائف الثلاث الكبرى، لكي يتولوا الدفاع عن مصالحهم في مقابل استتباعهم كلياً.

كذلك هناك فئة مهمشة من أبناء الطوائف الثلاث الكبرى، تضمّ كل الذين لا يدينون بالولاء الكامل لزعماء تلك الطوائف، فيُحرمون، أياً تكن أهليتهم وجدارتهم، إمكان الوصول إلى مراكز عليا في الإدارة أو في السياسة، بحيث يمكن اعتبارهم هم أيضاً من المهمشين.

ومن المؤسف أن هذا الوضع قد تفاقم منذ اتفاق الطائف، الذي ادّى سوء تطبيقه الى حصر القيادة السياسية بممثلي الطوائف الثلاث الكبرى، في حين برزت في الماضي، وقبل الطائف تحديداً، شخصيات سياسية كبيرة من الطوائف التي اصبحت اليوم مهمشة، تمكنت من أن تفرض نفسها، على الصعيد الشعبي والحكومي، ومن المشاركة فعلياً في السلطة، نذكر منها، على سبيل المثال، في الطائفة الأرثوذكسية: حبيب ابو شهلا (الذي ترأس المجلس النيابي في إحدى دوراته) والبير مخيبر وفؤاد بطرس وغسان تويني وميشال المرّ. وفي الطائفة الكاثوليكية: هنري فرعون وسليم تقلا وفيليب تقلا. وفي الطائفة الدرزية: كمال جنبلاط طبعاً، الذي لعب دوراً كبيراً طوال حياته السياسية وخصوصاً على رأس "الحركة الوطنية".

فمن الواضح، اذاً، أن النظام الطائفي الذي كرسه اتفاق الطائف وتطبيقه بعد 1990 عبر "الترويكا" لمصلحة الطوائف الثلاث الكبرى، قد أدى ليس فقط إلى تهميش سائر الطوائف، بل أيضاً إلى تجاوز مقتضيات الديموقراطية الصحيحة، التي تعتبر المساواة بين المواطنين في ممارسة الحقوق السياسية أولى ركائزها. لذلك فإن الديموقراطية في لبنان معطلة بسبب التطبيق العملي للنظام الطائفي منذ اتفاق الطائف واستغلال هذا النظام من قبل زعماء الطوائف الثلاث الكبرى لإحكام سيطرتهم الكاملة على مفاصل السلطة في البلاد.

إزاء هذا الوضع، هل يستسلم أبناء الطوائف المهمشة إلى قدرهم، ويقبلون بهذا التهميش، أم بإمكانهم بالوسائل الديموقراطية الانتفاضة على الواقع الراهن والسعي إلى تغييره؟

إن الوسيلة الفضلى، التي تؤمن المساواة الكاملة، بين المواطنين، أيا كان حجم الطائفة التي ينتمون إليها، هي الخروج من قيود النظام الطائفي، وإقامة الدولة المدنية، التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات.

من هنا، إذا أردنا اعتماد مبدأ المناصفة في وظائف الفئة الأولى، وفي الوقت ذاته التخفيف مما يصيب أبناء الطوائف المهمشة من غبن على صعيد الوظيفة العامة، فلا بدّ من عدم التمييز بين أبناء المذاهب المسيحية او أبناء المذاهب الاسلامية ضمن المناصفة، كما يقتضي استبعاد أي تخصيص طائفي لوظائف الفئة الأولى، وبصورة عامة اعتماد معايير الأهلية والكفاية للتعيين في الوظائف الادارية والقضائية، وبالتالي استبعاد الانتماء السياسي كبطاقة دخول إلى هذه الوظائف.

وفي هذا السياق، لكم كنا نتمنى النظر بإيجابية إلى اقتراح إلغاء المذهبية السياسية والمحافظة على المناصفة كخطوة نحو الدولة المدنية، لو لم يندرج هذا الإقتراح ضمن سجال سياسي حادّ يقضي على أي حظ بالقبول به. أما الرد عليه بالقول إننا نحن اليوم كلنا طوائف متساوية بالإلتزامات الوطنية والواجبات والحقوق، فإنه يناقض الواقع الراهن، ولا نعتقد أن من شأنه اقناع أبناء الطوائف المهمشة بأنهم متساوون في الواجبات وخصوصاً في الحقوق مع أبناء الطوائف الثلاث الكبرى.

وبالرغم من كل ذلك، فإنَّ بارقة أمل على الصعيد السياسي تلوح في الأفق، من شأنها تمكين أبناء الطوائف المهمشة من التعبير عن إرادتهم وعن حقهم في إسماع أصواتهم والمشاركة في الحياة السياسية. وهذا الأمل يمكن أن يتحقق من خلال الانتخابات النيابية المرتقبة في أيار المقبل، التي قد تتيح، عبر النظام النسبي المعتمد فيها والملائم للأقليات، فرصة إيصال ممثلين حقيقيين عن الطوائف المهمشة، ينجحون بفضل ما يستطيعون تحصيله شخصياً من أصوات، دون الاتكال فقط على الأصوات التي يجيّرها لهم رؤساء اللوائح.

غير أن بلوغ هذا الهدف يتطلب من أبناء الطوائف المهمشة جهداً كبيراً وتواصلاً دائماً مع الناخبين وحضوراً بارزاً، فضلاً عن تحالفات سياسية مناسبة. ولربما أدى هذا الجهد في نهاية المطاف إلى فتح كوة صغيرة يمرّ من خلالها بصيص نور ينبئ بقيام دولة، إن لم تكن مدنية كما نحلم، فعلى الأقل، أقل ظلماً وغبناً لأبناء الطوائف المهمشة.

■ نقيب المحامين سابقاً - وزير الاعلام السابق.

**قرّاء النهار يتصفّحون الآن**